(5) التهجير الصامت بعد أوسلو

2024/2/5

تم توقيع إعلان المبادئ (الذي يعرف باتفاقية أوسلو) في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993. وفي 20 كانون الثاني 1996 جرت أول انتخابات فلسطينية تشريعية ورئاسية في الأراضي الفلسطينية وتم انتخاب ياسر عرفات كأول رئيس لفلسطين. وبعد ذلك بأيام، في 25 شباط، فرضت إسرائيل إغلاقا شاملا للأراضي الفلسطينية في أعقاب عملية استشهادية انتقاما لمقتل يحيى عياش، تلتها عمليات استشهادية أخرى أعلنت إسرائيل على أثرها وقف محادثات السلام مع منظمة التحرير، وأغلق الجيش الإسرائيلي المناطق الفلسطينية، وفصل مناطق (أ) عن (ب)، وفرض إغلاقا داخليا على الأراضي الفلسطينية.

انتهت الفترة الانتقالية المقررة في 13 أيلول 1999 دون التوصل إلى اتفاق تسوية ودون الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي 11 تموز 2000، بدأت قمة كامب ديفيد، وانتهت في 25 من الشهر ذاته دون التوصل إلى اتفاق. وفي صباح 28 أيلول 2000 قام زعيم الليكود، أرئيل شارون، بجولة استفزازية في المسجد الأقصى مما أشعل انتفاضة جديدة سميت انتفاضة الأقصى.

في 6 شباط 2001، فاز شارون في الانتخابات الإسرائيلية، وأعقب ذلك تصعيد في الإجراءات الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين. وفي 29 آذار 2002، بدأت الحكومة الإسرائيلية عملية عسكرية باسم "الدرع الواقي"، قام الجيش الإسرائيلي خلالها بإعادة احتلال المدن الفلسطينية، ودمر مطار غزة وشبكات المياه والهاتف والكهرباء وخدمات البنية التحتية، وفرض حظر التجول في العديد من المناطق، كما شرعت السلطات الإسرائيلية بإقامة جدار فصل عنصري داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

في 9 حزيران 2002، تم تشكيل حكومة فلسطينية جديدة ضمت وزراء جدد من بينهم سلام فياض وزيرا للمالية. وخلال النصف الأول من العام 2003، قامت القوات الإسرائيلية بعملية عسكرية واسعة النطاق على قطاع غزة أسفرت عن عشرات الشهداء ومئات الجرحى، كما فرضت إغلاقا شاملا على الأراضي الفلسطينية.

في 29 تشرين أول 2004، غادر الرئيس عرفات رام الله إلى مستشفى بيرسي العسكري الفرنسي خارج باريس. وقد بدأت صحته بالتدهور خلال الأيام التي تلت ذلك إلى أن وافاه الأجل في 11 تشرين ثاني. وفي 9 كانون الأول 2005، تم انتخاب الرئيس محمود عباس رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي 22 آب 2005، بدأت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من غزة بعد حوالي أربعة عقود من الاحتلال، وأعلنت إسرائيل أن حدودها مع غزة هي حدود دولية.

في 25 كانون الثاني 2006 جرت ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، فازت حماس خلالها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وقامت بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وفي 7 نيسان، قطعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رسميا جميع المساعدات المباشرة للحكومة الجديدة. وفي 14 حزيران 2007، استولت حماس على مقرات فتح والأمن الوقائي في غزة، وسيطرت في اليوم التالي على قطاع غزة. وردّا على ذلك، أعلن الرئيس عباس حالة الطوارئ، وألغى حكومة الوحدة الوطنية، وعين سلام فياض رئيسا جديدا للوزراء، كما فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً على قطاع غزة. وفي 27 كانون أول 2008 بدأت الحرب على قطاع غزة، واستمرت ثلاثة أسابيع استشهد خلالها ما يزيد على 1400 شخص معظمهم من المدنيين، وجرح آلاف آخرون.

في 29 تشرين ثاني 2012، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اقتراح منح فلسطين دولة مراقبة غير عضو.

في 8 تموز 2014، شنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي حربا على قطاع غزة استمرت خمسين يوماً، انتهت باتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة مصرية.

في 14 أيار 2018، نقلت الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها من تل أبيب إلى القدس كاعتراف رسمي منها بالقدس عاصمة لإسرائيل. وفي 15 أيلول 2020، وقّعت إسرائيل والإمارات والبحرين اتفاقيات تطبيع سميت "اتفاقيات إبراهام"، ثم انضمت إليها المغرب والسودان.

في كانون الأول 2022، أسفرت الانتخابات الإسرائيلية عن فوز المعسكر الذي يقوده بنيامين نتنياهو بأغلبية 64 مقعدًا في الكنيست، وشكل نتانياهو حكومة جديدة هي الأكثر تطرفا في تاريخ إسرائيل، وضمت متطرفين أمثال إيتمار بن غفير وسموتريش وغيرهما.

في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 شنَّت فصائلُ المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة هجوما مباغتاً على القواعد العسكرية والمدن والبلدات الإسرائيلية في منطقة الغلاف في عملية أطلق عليها "طوفان الأقصى"، قتل خلالها، حسب التصريحات الإسرائيلية، حوالي 1200 إسرائيلي وتم أسر أو احتجاز أكثر من 300 شخص ما بين عسكري ومدني.

***

خلال هذه المرحلة التي امتدت منذ اتفاقية أوسلو وحتى معركة طوفان الأقصى، لم تتوقف عمليات التهجير وبناء المستوطنات الإسرائيلية، وإن تفاوتت الوتيرة بين فترة وأخرى، وتنوعت أشكالها وأساليبها من مكان إلى آخر. خلال السنوات الأولى التي أعقبت اتفاقية إعلان المبادئ وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، شهدت الأراضي الفلسطينية عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين، معظمهم من الأردن ودول الخليج، وكان هناك انخفاض حاد في تأسيس مستوطنات جديدة نتيجة لما سمي بـ "مسيرة السلام"، وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستيطان. ولكن، بالمقابل، لجأت إسرائيل خلال هذه الفترة إلى تسمين المستوطنات القائمة، سواء من حيث زيادة أعداد المستوطنين فيها أو من خلال

زيادة مساحة البناء أو إنشاء أحياء جديدة ضمن حدود تلك المستوطنات. كما شرع المستوطنون الإسرائيليون بإقامة البؤر الاستيطانية داخل الضفة الغربية بتشجيع من أرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، الذي طلب من المستوطنين احتلال التلال في الضفة الغربية لإحكام السيطرة على الأراضي الفلسطينية والحيلولة دون أي انسحاب منها لاحقاً.

في أعقاب انتفاضة الأقصى، شرعت إسرائيل في إنشاء جدار الضم والتوسع ليبتلع جزءاً كبيرا من مساحة الضفة الغربية ويعزل مدينة القدس عن بقية الضفة الغربية، وقامت بزيادة مساحة المستوطنات القائمة وتسريع وتيرة إنشاء البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلاً. وحتى نهاية العام 2005، كان عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية قد بلغ 170 مستوطنة، مساحتها المبنية حوالي 232 كيلومتر مربع، منها 26 مستوطنة في محافظة القدس، مساحتها حوالي 45 كيلومتر مربع. كما بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حوالي 452 ألف مستوطن، منهم حوالي 247 ألف في محافظة القدس. وقد استمرت أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية في الزيادة حتى وصلت في نهاية العام 2022 إلى 745 ألف مستوطن، موزعين على 151 مستوطنة و 163 بؤرة استيطانية، منهم حوالي 336 ألف مستوطن يسكنون محافظة القدس. أما بالنسبة لغزة، فقد بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية فيها 21 مستوطنة (نهاية العام 2004) يقطنها ما يقارب 8700 مستوطن إسرائيلي، وتحتل ما مساحته 28 كيلومترا مربعا أي ما يقارب 7.8% من مساحة قطاع غزة الكلية، بالإضافة إلى مساحة مماثلة تقريبا تستخدم كمحيط أمني لتلك المستوطنات.

وقد عادت مخططات تهجير أهالي غزة إلى الواجهة في أعقاب انتفاضة الأقصى عام 2000. ففي ذلك العام، قدم غيورا أيلاند، الذي كان يرأس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، مشروعاً عرف باسم "البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين" تتنازل مصر بموجبه عن 720 كيلومتراً مربعاً من أراضي سيناء لصالح دولة فلسطينية مقترحة، ويتنازل الفلسطينيون عن نفس المساحة المقترحة من مساحة الضفة الغربية وتضمينها السيادة الإسرائيلية، على أن تحصل مصر مقابل ذلك على تبادل للأراضي مع إسرائيل في جنوب غرب النقب بنفس المساحة أيضاً، مع منحها امتيازات اقتصادية وأمنية. وفي عام 2004، قدم يوشع بن آريه، الرئيس السابق للجامعة العبرية، مشروعاً مفصلاً لإقامة وطن بديل للفلسطينيين في سيناء، يستند إلى نفس مبدأ مشروع غيورا أيلاند القائم على تبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل وفلسطين. وقد فشلت تلك المخططات لأسباب مختلفة وكثيرة. ونتيجة لاشتداد المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، قامت إسرائيل بسحب قواتها من القطاع في شهر آب 2005، وقامت بتفكيك مستوطناتها فيه وأجبرت المستوطنين على مغادرته، ولكنها أبقت حصارها على القطاع براً وبحراً وجواً، والذي استمر حتى الآن.

بالرغم من الهدوء الظاهري الذي ساد بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، إلا أن إسرائيل استمرت في تنفيذ مشروع ضمّ أجزاء واسعة من الضفة الغربية. فقد كان هناك تصعيد ملحوظ في هدم المنازل بذرائع مختلفة، وإغلاق الطرق، ومنع الوصول إلى الأراضي الزراعية، والسيطرة على أكبر مساحة من الأرض، خصوصاً في المنطقة "ج"، وتهجير السكان

الفلسطينيين منها. وقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الى مجموعة من السياسات والممارسات التي تقوم بها إسرائيل لتسريع عملية التهجير وخلق ظروف تجعل من الصعب على السكان تلبية احتياجاتهم الأساسية والحفاظ على وجودهم على الأرض، وتؤدي في النهاية إلى تهديد قدرتهم على العيش في مجتمعاتهم، خصوصا في المنطقة المصنّفة "ج" والتي تمثّل حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية. وتشمل هذه السياسات تقييد البناء واستخدام الفلسطينيين للأرض في التجمعات الفلسطينية، والقيود المفروضة على التنقل بما فيها جدار الفصل العنصري، وصعوبة الوصول إلى الأراضي والمياه والخدمات الأساسية، وعدم منع هجمات المستوطنين، بالإضافة إلى العنف والمضايقات التي يمارسها الجيش الإسرائيلي.

يتساوق هذا السلوك والسياسات الإسرائيلية مع الهدف الذي لم تعد إسرائيل تخفيه، حتى بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وهو تدمير أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية من خلال توسيع الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية وحصار قطاع غزة ومنع التواصل بينه وبين الضفة الغربية، وهو ما يفسّر الحملة الشرسة التي كانت تقوم بها خلال السنوات الطويلة التي سبقت طوفان الأقصى، بهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه والتضييق عليه وتهجيره، في الوقت الذي سخّرت فيه جميع إمكانياتها لبناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية لتكثيف الوجود اليهودي فيها. وقد تجلّى ذلك مؤخراً عند تشكيل الحكومة اليمينية المتطرفة في نهاية عام 2022، والتي أعلنت فور تشكيلها عن خطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، وإعادة "شرعنة" بعض المستوطنات التي تم الانسحاب منها بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، وتهجير الفلسطينيين من منازلهم وقراهم ومدنهم. وقد أعرب نتانياهو، حتى قبل تشكيل حكومته، عن نيته تعزيز الاستيطان وتطويره في جميع الأراضي الفلسطينية، معتبرا أن "للشعب اليهودي حقٌّ حصري غير قابل للانتزاع في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، على حد تعبيره.

في هذه الظروف جاء طوفان الأقصى.